

دراسة في مؤشرات الدولة الفاشلة وتأثيرها على الامن الدولي

م. د. علي جاسم محمد (*)
Dr.alitop8085@gmail.com

الملخص

لقد مثلت قضية الدولة الفاشلة واحدة من اهم القضايا المطروحة خلال العقود الأخيرة فيما يتعلق بالأمن الدولي فهذه الدول لها تبعات وتأثيرات على مختلف اصعدة العلاقات الدولية حيث ان واحدة من هذه التبعات على المستوى الدولي تتعلق بالأمن الدولي وكيف تؤثر الدولة الفاشلة على الامن الدولي والإقليمي وقد استطاعت الولايات المتحدة الامريكية ان تستغل مفهوم الدولة الفاشلة لمصالحها الخاصة وتدخلاتها في الشؤون الدولية بما تقتضي المصلحة الخاصة في ذلك.

دخل مفهوم الدولة الفاشلة خلال العقود الأخيرة في السياسة الخارجية الامريكية ليكون اهم أدوات الاستراتيجية الامريكية تجاه الدول ذات الميول البعيد عنها.

^(*) تدريسي في كلية العلوم السياسية/الجامعة المستنصرية.

study in the indicators of a failed state and their impact on international security

dr. Ali Jasim Mohammed

Abstract:

The issue of the failed state has been one of the most important issues in the last decades and decades in terms of international security. These countries have implications and impacts on various levels of international relations. One of these consequences at the international level in those related to international security and how the failed state affects international security The United States of America has been able to exploit the concept of a failed state for its own interests and interference in international affairs,

The concept of a failed state in recent decades has entered US foreign policy as the most important tool of the US strategy toward slave-prone countries.

المقدمة:

لقد عرفت الدولة منذ تأسيسها مأمناً وملجأً لحياة الانسان وأنها كيان لحماية الامن البشري حيث يعرفها عالم الاجتماع الانكليزي (هوبز) بأنها :- مجلس اعلى يعمل على استعمال القوة لتأمين السلام للمجتمع المدني وكذلك يركز أصحاب النظرية الواقعية على كيان الدولة ويجعلها في أساس وصل اهتماماتهم ويؤكدون ان انعدام الامن يعني وجود خطر يهدد بقاء الدول كما ان الامن الفردي يكون ضمن هذا الإطار لذا فإن الامن الفردي مرتبط بأمن الدول ارتباطاً وثيقاً وكلما ازدادت القدرات الأمنية والاستقرار لدى الدول يصبح الافراد اكثر اماناً واستقراراً الا ان هناك بعض المخاطر تهدد الامن والسلم الدولي ومن اهم هذا المخاطر هي فشل بعض الدول في سيطرتها على كامل حدودها وضعف مؤسساتها وتفكك مجتمعاتها قد تكون بصورة دائمية او مؤقتة مما يسبب خطراً اقليمياً او دولياً يستدعي التدخل من المنظمات الدولية لدعم هذه الدول وإزالة الخطر بصورة سلمية عقلانية لا تستغل من قبل بعض الدول المهيمنة او العظمى لتحقيق مصالحها مستغلة هذه الأسباب لتدخل الشؤون الداخلية وزعزعة امنها وهذه ما سوف نوضحه في بحثنا الموسوم

(دراسة في مؤشرات الدولة الفاشلة وتأثيرها على الامن الدولي) والتي قسم الى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول مفهوم الدولة الفاشلة بعد التطرق بشكل موجز على مفهوم الدولة وبعد ذلك مفهوم الامن الدولي والرباط بينهما. اما المبحث الثاني: - مؤشرات الدولة الفاشلة والتي تكون أسباب تؤدي بالنتيجة الى فشل الدولة في مهامها امام شعبها مؤشرات اقتصادية واجتماعية وامنية وعسكرية وغيرها. اما المبحث الثالث: - فكان بعنوان توظيف مصطلح الدولة الفاشلة في السياسة الخارجية الامريكية وكيف استغلت الولايات المتحدة الامريكية هذا المصطلح وهذا الضعف لدى بعض الدول لتبرر اعمالها من احتلال وعقوبات اقتصادية وغيرها.

المبحث الأول: مفهوم الدولة الفاشلة والامن الدولي اولاً الدولة:

الدولة: صورة من صور الجماعات السياسية التي لم توجد وجوداً عفويّاً وانما جاء وجودها كظاهرة إنتاجية متطورة نتيجة تواكب إرادات مختلفة الطبائع ومتباينة الآثار فهي وان كانت جهازاً متكاملاً او شخصية واحدة الا انها لا تصهر أعضائها صهراً كاملاً كما يتعامل الجهاز او الجسم البيولوجي مع خلاياه لان الدولة في كل الازمة والامكنة تتكون من عناصر حية واعية وأجهزة أوجدها الانسان لتلبي حاجاته بوسائل مختلفة⁽¹⁾.

رغم كل التحولات التي طرأت على المجتمع الدولي بمرور أطراف دولية أخرى كلاعب دولي من غير الدول فأن الدولة لاتزال تمثل الطرف الرئيسي الذي لا يمكن الاستغناء عنه فلا يمكننا ان نتخيل مجتمع دولي بدون وجود الدولة فأن المجتمع الدولي متكون من مجموعة من الدول⁽²⁾.

ثانياً الامن الدولي:

يعتبر الامن من الناحية الفردية حاجة من حاجات البشر التي يصعب العيش بدونها وذلك لارتباط كثير من الأمور المعاشية للإنسان به فحصوله على الطعام والشراب من اجل العيش لا يتم بدون الامن وحركته اليومية نحو العمل والبناء لا يمكن ان تتم بدون توفر الامن⁽³⁾. وتوسع الامن أكثر فأكثر عندما وجدت الدولة وانتقلت مهمة امن الافراد والجماعات التي تعيش سواء الى الدولة وظهر هنالك مفهوم الامن الجماعي بدلاً من الامن الفردي فأنشأت أجهزة الجيش وأجهزة الامن التي كان جل واجبها هو توفير الحماية، والسلام في ربوع الدولة وحماية المواطنين وتأمين ممتلكاتهم واعراضهم وبتقدم المجتمعات وتطور نظم الحياة أصبح أمن الدولة والأمة هو أساس امن الافراد، هذا وقد برز مفهوم الامن الوطني بعد الظروف السياسية والأمنية التي عانت من خلالها الدول في أوروبا خاصة نتيجة الظروف السياسية والامن والاستقرار فجاء ملاذ الدولة القومية الذي أدى الى سعي كل دولة الى البحث عن امنها الخاص بها لحماية شعبها ومواردها الاقتصادية وحدودها الجغرافية وكانت الدول في اطار سعيها للحفاظ على امنها الوطني ترغب في المزيد من السيطرة والهيمنة والاستيلاء والاعتداء على غيرها من الدول والقوميات بحجة تهديد امنها مما خلق شعوراً بعدم الامن لدى الدول⁽¹⁾، والذي أدى بالنتيجة الى ظهور مصطلح الامن الإقليمي ليعبر عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول تنتمي الى إقليم واحد وتسعى للتنسيق الكامل لكافة قدراتها وقواها لتحقيق استقرار الأمني في محيط الإقليم بما يردع التدخلات الأجنبية من خارج الإقليم والدول المجاورة والمهددة له⁽²⁾.

ان تلازم هذه الاحداث مع ظهور مفهوم العولمة وانفتاح العالم وإزالة العوائق من امام حركة البضائع والأموال والانخفاض وانسياب الحركة في السوق العالمية وهيمنة الرأسمالية العالمية وزيادة الاعتماد المتبادل بين أطراف القرية الكونية الواحدة أدى الى بروز مفاهيم جديدة كمفهوم الامن العالمي او الامن الدولي فزيادة

الرباط والاعتماد والمتبادل بين المجتمعات ولدت انواعاً جديدة من التهديدات الأمنية والاجتماعية مما جعلت الامن ينتقل من مرحلة الامن الفردي الخاص بقطر او إقليم معين الى جعله مسؤولية دولية مشتركة بين المجتمعات كافة فأصبح هناك ما يسمى (عولمة الامن) لان القرارات الي تتخذ أو الاحداث التي تقع في أي مكان في العالم أصبحت تؤثر في الامن الوطني للدول كافة وتؤثر على الامن الدولي لذلك فأن فشل نظام في حماية امن دولته تؤثر بصورة مباشرة على الامن الدولي⁽¹⁾. وهذا ما سوف نبحثه هنا.

ثالثاً: الدولة والامن الدولي

تعتبر الدولة بنية وقاعدة أساسية للعلاقات الدولية كما ان الامن الدولي هو ان الأمن يكون تابعاً للدول وبشكل يمكن بإرجاع هذا الرأي الى رؤية الدولية (الهابزية) التي تضع الدولة في أساس وصلب اهتماماتها ان الواقعيون باعتبارهم رواد الدراسات الأمنية فهم في الحقيقة يعرضون بذلك صورة لمركزية الدولة في العالم ويعتبرون الدولة اساساً للعلاقات الدولية وهذه النظرية ترى ان الدولة فرضاً لازماً حيث انها لم تذكر شيئاً عن إمكانية تفكك الدولة سيما في الساحة الدولية، لذا فالدولة تمثل اعلى تشكيل سياسي منظم ولا يوجد ما هو اكبر من ذلك ان الدول تتعامل بعقلانية وهي تعمل من اجل مصالحها فقط وعليه ومن الناحية العقلية فالأخرون يتفهمون هذا الامر يتم تحليل الشؤون الدولية حسب الافتراضيات أعلاه التي تكون الدول فيها لاعب منفرد او متحد عبر تشكيل تحالف بحيث تستطيع ان تصبح عامل تهديد وينظر الى فعل الدول وردة فعلها على انها لا تعمل وفق السياسات المعلنة لها او الاعتبارات الأخلاقية بل في طلب المصلحة وحماية وزيادة قوتها⁽²⁾.

ان الدول تتنافس في مجال يعتروها انعدام الامن والاستقرار وعليه فأن الدول وبهدف حماية امنها تعمل على زيادة قدراتها في مجال مبني على الخفايا والاسرار الأمنية. ان نظرية الخفايا والاسرار الأمنية التي تقع في جو مشحون

بالفوضى يكون الاقتراح فيها على إيجاد علاقات ناجحة مع الآخرين صعب التحقيق، لان الحماية تكون غالباً خاضعة لضغط وتهديد الآخرين⁽¹⁾.

وفقاً لهذه الرؤية فإن الدولة كانت هي المدافع الحقيقي عن الانسان وفرضية ضعف الدولة أو انهيارها أمر من شأنه ان يهدد امن المواطن على الرغم من ان النظريات الحديثة (ما بعد البنيوية) مثلاً أو (الليبرالية) بصدد نقد اصل الدولة الا ان بعضاً من النظريات غير (الواقعية) كالبناية تتقبل مسألة ان الدولة هي اللاعب الاهم على الساحة الدولية وعدم وجودها يعني مستقبلاً غامض ومحفوف بالمخاطر (فالليبرالية الحديثة) على الرغم من اهتمامها بالمؤسسات في المجتمع الا ان اهتمامها الأكبر منصب على الدولة لذلك وعليه فإنه في عصرنا تحولت مسألة بناء الدولة الى عنصر أساسي ومهم من الامن الدولي والتأكيد على ضرورة وجود الدولة ومؤسساتها يظهر نقطة التقاء في الأصعدة كافة كالامن الدولي والتنمية، ولذا بالرغم من ان النظريات تؤكد على استقرار المال العالمي وانهاء الحروب الاهلية الجديدة الا انها تولي اهتماماً بالغ للأساليب الحديثة للأمن مثل الامن البيئي وغيره⁽²⁾.

بعد توضيح هذه المفاهيم (الدولة - والامن الدولي، العلاقة بين الدولة والامن الدولي) نبين مفهوم الدولة الفاشلة وكيفية ولادة الدولة الفاشلة وأهم الأسباب والخصائص التي تؤدي إلى فشل الدولة في أداء مهامها ومؤشرات الدولة الفاشلة وكيف وصل العراق إلى مستويات الدولة التي تعتبر فاشلة في المقاييس الدولية.

رابعاً: الدولة الفاشلة

ان مصطلح الدولة الفاشلة تصدر الادبيات السياسية في أوائل التسعينيات من القرن الماضي ولاسيما بعد اطلاقه من قبل الإدارة الامريكية في عهد الرئيس الاسبق (بيل كلينتون) لوصف بعض الدول التي تعد قادرة على ممارسة وظائفها الرئيسية، لا سيما الأمنية والتي باتت تهدد الامن الدولي وذلك مسؤولية الدول عن توفير السلع السياسية (Political Coods) لمواطنيها والي يعني ان منظومة من القوانين التي تنظم الحقوق والحريات المدنية، العناية الصحية والطبية، توفير بني تحية

كفاءة، نظام مؤسسي اقتصادي ناجح يستطيع المواطنون من خلاله ان يسعوا إلى تحقيق أهدافهم ومشاريعهم وتأتي ضرورة توفير الامن في قيمة هرم تراتبيه السلع السياسية كي يتمكن توفير والتمتع بالسلع الاخرى⁽¹⁾.

ويشير باحثين الى دراستين لعبتا دوراً اساسياً في تشكيل مفهوم الدولة الفاشلة الدراسة الأولى حين عرفها: (Gerald B.Helman, and Steven R. Ratner) عن الدولة الفاشلة في مجلة السياسة الخارجية الامريكية عام 1993 اما الدراسة الثانية فهي (I.William Zartman) عن الدولة المنهارة عام 1995⁽²⁾، وفيما بعد استخدام المفكر الأمريكي (نعوم تشومسكي) مصطلح الدولة الفاشلة عنواناً لكتابه وكان يريد من هذا المصطلح نقد الدولة الامريكية على اعتبار انها الدولة غير القادرة او الراغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما من الدمار نفسه والتي تعتبر نفسها فوق القانون محلياً كان ام دولياً⁽³⁾.

ان الدولة ذات السيادة هي اللاعب الأساس في النظام الدولي يتوقع منها ان تؤدي بعض الوظائف المحددة وفق نموذج الدولة (الفييري)[?] لضمان امن مواطنيها ورفاهيتهم والدول التي تعجز عن القيام بتلك الوظائف يرمز لها بتعايير عده بما في ذلك الضعيفة الهشة، المنهارة... الخ وتختزل هذه المفاهيم في العموم بعدم قدرة الدولة الوفاء بالالتزاماتها في توفير الحاجات الأساسية الغالبة شعوبها⁽¹⁾.

لذلك تعرف الدولة الفاشلة على انها الدولة التي تفقد السيطرة على وسائل العنف الخارج عن الإطار القانوني وعدم السيطرة على أراضيها وعاجزة عن تحقيق السلام والاستقرار لشعبها وانعدام المساواة الاقتصادية والمنافسة العنيفة على الموارد⁽²⁾، وهناك تعريف اخر يقول ان الدولة الفاشلة هي الدولة التي تكون غير قادرة تماماً على المحافظة على نفسها بوصفها دولة بسبب المشاكل الداخلية التي تهدد تماسكها والتي تفرض تحديات داخلية مهيمنة على النظام السياسي⁽³⁾.

ومن خلال هذه التعاريف وغيرها تتضح خصائص الدولة الفاشلة التي تتصف بها ومن أهمها ارتفاع في معدلات العنف الاجرامي والسياسي فقدان السيطرة على الحدود، ارتفاع العدائية بين المكونات العرقية والدينية والطائفية والشفافية، الحرب الاهلية، الإرهاب، ضعف المؤسسات، ضعف البنى التحتية او عدم وملاءمتها، مستويات عالية من الفساد الإداري والسياسي، نظام صحي منهار، ارتفاع نسبة وفيات الأطفال وانخفاض متوسط عمر الفرد انخفاض مستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد وتزايد نسبة التضخم الاقتصادي ... الخ⁽⁴⁾.

لذلك فإن الدولة ومن اجل توفير قيمها الأساسية لمواطنيها مثل الامن والتعليم والخدمات الصحية والفرص الاقتصادية حماية البيئة وخلق إطار قانوني لإرساء الامن والاستقرار وتشكيل جهاز قضائي لتطبيق ذلك وتوفير البنى التحتية الأساسية مثل الطرق والمواصلات التي لا بد من وجودها يجب ان تكون قادرة على توفير كل ما تقدم. الا ان الدول الفاشلة تنهرب من القيام بهذه المسؤوليات حيث ان هذه الدول تفقد قدرتها يوماً بعد يوم على تأمين القيم الأساسية هذا لصالح امراء الحرب والزعماء السياسيين الخليين أي ان الدولة الفاشلة لا يمكنها او لا ترغب في الإيفاء بالتزاماتها السياسية اتجاه مواطنيها وغير قادرة على إرساء الامن والاستقرار الذي يعد من اهم الالتزامات السياسية على أراضيها كافة فإن هذه الدول يكون فشلها امر حتمي وطبيعي وذلك وارد حتى تمكن المتمردين والمجموعات الطامعة للسلطة من السيطرة على المناطق الخاضعة للدولة⁽¹⁾ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فمن الناحية الاقتصادية كذلك تكون فاشلة حيث يعتبرها (البنك الدولي) دولاً ذات دخل ضعيف جداً وكذلك برنامج للأمم المتحدة للتنمية يعتبر هذه الدول بحاجة للمزيد من الدعم والاهتمام اذ ان دخل هذه الدول ضعيف جداً كما ان الإصلاح في مؤسساتها لا يعد شيئاً كذلك التنمية تعتبر معدومة الى حد كبير ونظراً لكل من هذه المعايير فإن عدد الدول الفاشلة وامثلتها مختلف في العالم⁽²⁾.

توجد عدد من الآراء والأفكار حول دراسة الدول الفاشلة التي يعتبر البعض منها خاضعة لثلاثة عناوين وهي علم الاجتماع السياسي والقانون، والتنمية. فمن ناحية علم الاجتماع فإن أغلب المكونات تكون متعلقة بالبحوث المجتمعة مثل الفقر... الخ. أذ تحظى بالأهمية والتركيز وفي المجال السياسي والقانوني يتم التركيز على بحث السلطة والشرعية وما يرفقها. بينما تكون البحوث المتعلقة بالتنمية في أغلبها بحوثاً عابرة وعلى علاقة بالمواصفات المرتبطة بمجالات التنمية في الدول الفاشلة. وكما مبين في الجدول أدناه الذي يبين فيه المفكر (باتريك) العناصر والمكونات المؤثرة في الدول الفاشلة⁽¹⁾.

جدول رقم (1)

العناصر والمكونات المؤثرة في فشل الدولة عند المفكر (باتريك)

ت	الامني	الرفاه الاجتماعي	الاقتصادي	السياسي
1	احتدام المعارك	معدل وفيات الأطفال	دخل الفرد الوطني	فاعلية الدولة
2	الاستقرار السياسي - وانعدام العنف	معدل لحصول على الشهادة لا بنزاهة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	سيادة القانون
3	تنامي الانقلاب العسكري	سوء التغذية	عدم المساوات بالدخل	مراقبة الفساد
4	الانتهاك الفاضح لحقوق الانسان	الحصول على المياه والصحة	معدل التضخم	المسائلة
5	الامراض المتأثرة بالنزاعات	الامل بالحياة	الجودة التنظيمية للقوانين	الحرية

اعتمد الباحث علي المصدر مهران كامروا، مصدر سبق ذكره ص4 في عمل الجدول رقم (1)

المبحث الثاني:

المطلب الاول: معالم وأسباب فشل الدولة

يمكن تحديد المعالم وفقاً لمستويين: معالم الفشل على المستوى الداخلي ومعالم الفشل على المستوى الخارجي وذلك كما يلي:
أولاً: معالم الفشل الداخلية: -

ترتكز أهمها في غياب دور الدولة وتطبيق القانون او عدم السيطرة او غياب الحكم، حيث تشترك كل من الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية ليبيريا وسيراليون وسوريا وغيرها في هذه النقطة إذ لا يمكن ان تقوم الدولة بفرض النظام والقانون على سائر المناطق التابعة لها وهذا لا يعني ان هذه المناطق خالية من المؤسسات الحكومية لكنها تكون في الغالب منفصلة قانونياً عن السلطة المركزية ولا تمثلها في المناطق التابعة لها ولا يعني ان هذه المناطق خالية من المؤسسات الحكومية لكنها تكون في الغالب منفصلة قانونياً عن السلطة المركزية ولا تمثلها في المناطق بالشكل المطلوب⁽¹⁾.

ثانياً: معالم الفشل الخارجية

هناك خاصيتين بالنسبة لهذه النقطة تكمن في خاصية الانتشار او بالأحرى وجود موجة لاجئين في الدول المجاورة مثل ليبيريا وسيراليون في منتصف السبعينات وسوريا بعد 2011 وغيرها. الخاصية الثانية تكمن في عدم قدرة الدولة في الدخول في علاقات دولة عادية وتمثل نفسها في المجتمع الدولي، كذلك يصعب على المنظمات الدولية والدول تحديد الواجب التعامل معها بالنسبة للدولة الفاشلة⁽²⁾.

أذن ان الدولة الفاشلة التي تكون فاشلة في الحفاظ على المؤسسات التي تدار من خلالها الدولة ومن ثم تفقد سيطرتها على اقليمها كما بينا سابقاً وبهذا تختلف عن الدولة الضعيفة التي تكون محافظة على المؤسسات الا انها ضعيفة. كما تبين لنا الدكتورة (كاتي كليمنت) Caty Clement من خلال تقديمها ثلاث نماذج للدولة لتمييزها عن الدولة الفاشلة⁽¹⁾ في تقسيم ثلاثي الى الدولة القوية نسبياً

ودولة في ازمة والدولة الفاشلة كما مبين في جدول رقم (2) ادناه. الذي يمثل التقسيم الثلاثي للدولة غير المستقرة .

الجدول رقم (2)

التقسيم الثلاثي للدولة غير المستقرة

ت	الدولة القوية نسبياً	الدولة في ازمة	الدولة الفاشلة
1	قادرة على إدارة الصراع وفرض الامن	غير قادرة على إدارة الصراع وفرض الامن	غير قادرة على إدارة الصراع وفرض الامن
2	قدرة البنية التحتية على تقديم الخدمات الأساسية	غير قادرة على الخدمات الاجتماعية وتوفير البنى التحتية الأساسية	غير قادر على تقديم الخدمات الاجتماعية وتوفير البنى التحتية الأساسية
3	تقديم الخدمات الأساسية على جزء كبير من اقليمها لفترة زمنية دائمة	غير قادر على تقديم الخدمات على مناطق محدودة من اقليمها لفترة قصيرة من الزمن	عاجز عن السيطرة على جزء كبير من اقليمها ولفترة طويلة من الزمن

الجدول عمل الباحث⁽²⁾ مع الاطلاع على بعض المصادر. منها ايراد العنبر. مصدر سبق ذكره ص6: والمصدر (2)

المطلب الثاني: مؤشرات الدولة الفاشلة

أسس (راندولف كومبتون) 1957Randolph Compton كي واشنطن مؤسسة بحثية وتعليمية غير حكومية عرفت بـ (صندوق FFP) The Fund for peace تخليداً لذكرى ولده الشاب (جون باركر كومبيون) الذي قتل في الحرب العالمية الثانية والذي كتب مقالة ناقش فيها النتائج الكارثية للحروب الحاجة لمدينة إنسانية تطور طرائق أخرى لحل الصراعات، وفي 2005 طور الصندوق، مؤشر الدولة الفاشلة The FSI) Failed States Index (الذي تضمن نظاماً رباعي التصنيف: إنذار، تحذير - متوسط ومستقر، لوصف الدول بالاعتماد على اثني عشر مؤشراً، اجتماعية واقتصادية سياسية وعسكرية وعلى الرغم من توجيه جملة انتقادات للمؤشر تتصل بالأساس مفهوم

الدولة الفاشلة وبطبيعة المؤشرات وبأليات جمع وتحليل البيانات لازال يعد الأهم في قدرته الوصفية والتنبؤية⁽¹⁾.

هناك تصنيف آخر للدولة الفاشلة يصدر من معهد بروكنجز (The Brooking Intuition) في عام 2008 صدره دراسة اعده من قبل (سوزان رايز وستيوارت وباتريك) عن تصنيف الدول الضعيفة في البلدان النامية واعتمد على مايلي:⁽¹⁾⁰

- مؤشرات اقتصادية: وتتضمن الدخل القومي الإجمالي للفرد ونمو الناتج المحلي الإجمالي وعدم المساواة في الدخل والتضخم الاقتصادي ونوعية التضخم الاقتصادي.
- مؤشرات أمنية: تتضمن شدة الصراعات، الاستقرار السياسي وغياب الصنف صدرت الانقلابات، انتهاكات حقوق الانسان، المناطق المتأثرة بالصراعات.
- مؤشرات سياسية: وتتضمن فاعلية الأداء الحكومي، سيادة القانون، مكافحة الفساد تقييم الحريات.
- مؤشرات الرفاه الاجتماعي: نسبة السكان المستفيدين من المياه المعقمة وخدمات الصرف الصحي، متوسط العمر المتوقع.

أولاً: المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية

غالباً ما يأتي فشل الدولة على اصعدة متوازية لا يمكن الإمساك بأيهما السبب وأيهما النتيجة بحيث يصبح الفشل على الصعيد الاجتماعي سبباً لفشل على الصعيد الاقتصادي وعليه تفشل المؤسسات السياسية في تدارك الفشل المترتب على الصعيدين وقد تعزز عوامل الفشل الكاملة داخل الدولة فتظهر اعراضها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية وقد تكون عوامل خارجية هي نقطة البداية في حلقة الفشل او بالعكس⁽²⁾ وكما سبه هنا:

- العامل الديموغرافي: هو الضغوط على المجتمع من قبل الامراض والكوارث الطبيعية التي تجعل من الصعب على الحكومة حماية مواطنيها او تثبيت الافتقار للقدرة او

الإدارة وتتضمن الضغوط والمقاييس المرتبطة بالكوارث الطبيعية والأمراض والبيئة والتلوث وندرة الغذاء وسوء التغذية وندرة الماء ونمو السكان ومعدل الوفيات وغيرها.

- اللاجئون والمهجرون: الضغوط المرتبطة بالنزوح التي تضرب الخدمات العامة ويمكن ان تهدد الامن منها مخيمات اللجوء ومخيمات التهجير والارواح والأمراض المرتبطة بالهجرة ونسبة التهجير والقدرة الاستيعابية.
- الفقر والانهيار الاقتصادي: الفقر والانهيار الاقتصادي يقيد قدرة الدولة على خدمة مواطنيها لكونها غير قادرة على خدمة نفسها ويحتل تولد فحوة بين من يملكون ومن لا يملكون وتتضمن الضغوط والمقاييس المرتبطة بالعجز الاقتصادي ومديونية الحكومة والبطالة وتوظيف الشباب والقدرة الشرائية ونسبة كل فرد من الإجمالي الناتج المحلي ونمو إجمالي الناتج المحلي والتضخم⁽³⁾.
- المظالم الاجتماعية: عند وجود توتر وعنف بين الجماعات تندهور قدرة الدولة على تحقيق الامن وتزايد احتمالية العنف المستقبلي وتتضمن العجز العنف الاثني والعنف الشعبي والعنف لطائفي والعنف الديني⁽²⁾. هذه وغيرها من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تكون سبب لفشل الدولة لأداء مهامها الطبيعية اما شعبها ومؤسساتها والتي بالنتيجة تؤدي الى الكثير من النتائج منها.
- التدهور الاقتصادي الكبير في عناصر الاقتصاد الداخلي للدولة: وتمثل الدخل القومي سعر الصرف، الميزان التجاري، معدلات الاستثمار، تقييم العملة الوطنية، معدل النمو، التوزيع الشفافية، الفساد والالتزامات الدولية المالية.
- عدم القدرة على تقديم قدر معقول من الخدمات العامة للمواطنين مع تدهور الخدمات المتوفرة وعدم القدرة على التجديد.
- غياب الرقابة والمحاسبة الحقيقية التي تقوم على مبدأ الجميع تحت القانون.
- غياب التوازن الغرض الاقتصادي لتحركها اقلية مميزة.

- ارتفاع اعداد المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر.
 - غياب التنمية الاقتصادية في التعليم والوظائف والدخل ومستويات الفقر وتزايد النزاعات الاثنية لهذه الأسباب.
 - تفاوت كبير في الطبقات الاجتماعية لتتصدر في طبقتين أحدهما فاحشة الشراء وأخرى مسحوقة.
 - اللجوء الى المساعدات الخارجية والقروض دون ان يكون هناك أي تطور حقيقي ملموس.
 - غياب القدرة على تطوير وسائل الإنتاج والموارد الاقتصادية.
 - ازدهار الفساد على نطاق تدميري على حساب التعليم والامداد العنيف⁽¹⁾ وغير ذلك من النتائج التي تعمل اليها الدولة ويصيبها الفشل التام.
- ثانياً: المؤشرات السياسية والعسكرية:

- المؤشرات السياسية تمثل شرعية نظام الحكم عجز قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة ضعف او انعدام تطبيق حكم القانون وانتشار انتهاك حقوق الانسان ضعف الدولة في السيطرة على العنف عدم الاستقرار السياسي، تزايد حدة التدخل الخارجي سواء من جانب دول او فاعلين غير الدول⁽²⁾، وسوف نأتي إلى توضيحها بشكل مفصل ادناه.

- 1- شرعية الدولة: الفساد وضعف التمثيل في الحكومة ينتهك مباشرة العقد الاجتماعي وفاعلية الحكومة والمشاركة السياسية والعملية الانتخابية ومستوى الديمقراطية والاقتصاد غير الشرعي وتجارة المخدرات والاحتجاجات والمظاهرات وصراعات القوة تؤثر جميعها على شرعية سلطة الدولة وتؤدي الى فشلها.
- 2- الخدمات العامة: توفير الخدمات الصحية والتعليمية وغيره أدوار أساسية للدولة وتتضمن الضغوط المرتبطة بالشرطة والجريمة وتوفير التعليم والقراءة والكتابة والماء

والصحة والبنية التحتية والرعاية الصحية النوعية والهاتف والانترنت وفاعلية الطاقة والطرق ونسبة الامية... الخ⁽³⁾.

3- حقوق الانسان وحكم القانون: عندما تنتهك حقوق الانسان ولا تنال حماية منتظمة تفشل الدولة في مسؤولياتها النهائية والمرتبطة بحرية الطباعة، الحريات المدنية والحريات الأساسية، الانتحار بالبشر السجناء السياسيين، الاضطهاد الديني العذيب، الإعدام وحرية التعبير عن الرأي.

4- التدخل الخارجي: عندما تفشل الدولة في تحقيق التزاماتها الدولية والداخلية ربما يتدخل الفاعلون الخارجيون لتقديم الخدمات او التحكم بالشؤون الداخلية كما في حالة العراق في عقد التسعينات والتي تتضمن ضغوط مرتبطة بالمساعدة الخارجية ووجود المحافظين على السلام وحضور بعثات وتقدير الديون⁽¹⁾.

5- المؤشرات الأمنية: عندما تكون الدولة لا تتمتع باستقرار أمنى داخلي وتفتقد الى معايير الامن البشري او النظام قائم على الانقلابات العسكرية ودائما صراع مخيم على السلطة السياسية مما يتسبب في خلق الازمات الحادة وزيادة المخاطر ليس للدولة ذاتها فحسب بل يشكل تهديداً للامن والسلم الدوليين كما حصل في سوريا بعد 2011 والعراق عام 2014 عندما سيطر (داعش) الإرهاب على قيم كبير منه⁽²⁾ لذلك ان الأجهزة الأمنية يجب ان تمتلك احتكار واستعمال القوة الشرعية والسيطرة على الصراع الداخلي من قبله وعدم تكاثر الجيوش الصغيرة او المليشيات والشغب والاحتجاجات والتمرد والاقتتال والتفجيرات والسجناء السياسيين وغيرها⁽³⁾.

المبحث الثالث: توظيف مصطلح الدولة الفاشلة في السياسة الخارجية الامريكية

ان التركيز على بدايات ظهور مفهوم الدولة الفاشلة على المستوى العالمي يدلنا على ارتباط هذا المصطلح بالسياسة الخارجية الامريكية وذلك لمحاولة تبرير التدخلات العسكرية التي قامت بها خلال فترة بداية التسعينات والتي اختلف المحللون في نقطة الاهداف الامريكية الحقيقية من ورائها⁽¹⁾ ولاسيما بعد اعتماده في خطاب الادارة الامريكية انذاك (كما اسلفنا من قبل) في عهد الرئيس (بيل كلينتون) لوصف بعض الدول التي لم تعد قادرة على ممارسة وظائفها الرئيسية وخاصة الامنية منها والتي باتت تهدد الامن والسلم الدولي وعليه لابد لتدخل الولايات المتحدة الامريكية لحماية الامن والسلم الدولي كما يزعم.

في حرب الخليج لاولى 1991 وصفت الولايات المتحدة وحلفائها العراق بانه دولة خبيث امال مواطنيها وكانت دولة ضعيفة وفاشلة ولم تكن الاستعانة بهذا المصطلح الا سعيًا لاطفاء الشرعية على العدوان الدولي على العراق وكانت هذه اللغة نفسها قد استخدمت لتبرير غزو افغانستان بقيادة الولايات المتحدة الامريكية 2001 واحتلال العراق عام 2003⁽²⁾ لذلك اقول هنا ان مصطلح (الدولة الفاشلة) يتخذ بقرار سياسي في المقام الاول اكثر من كونه نتيجة عملية تحليلية وان تطبيقه قد غير مشهد سيادة الدول لاسيما في الشرق الاوسط حيث تتعرض للتهديد اهم مصالح الولايات المتحدة على صعيد الطاقة والامن.

والدليل على ذلك ابقت الدول الغازية الوضع كما هو عليه قبل الغزو في الدول المحتلة والحفاظة على استمرارية ضعف الدولة وفشلها والفوضى حتى بعد الغزو كما حصل في افغانستان والعراق وغيرها وذلك لاطفاء الشرعية لاحتلالها لتلك الدول والاستفادة من مصطلح الدولة الفاشلة وتهديدها للامن الدولي⁽³⁾

أما في الفترة الحالية اي بعد احداث 11/ايلول 2001 فأن هذه التدخلات يتم تبريرها بالاساس بانها تدخل ضمن استراتيجية محاربة الارهاب حيث تربط الولايات المتحدة الامريكية قطبة انتشار الارهاب بضعف الدول او فشلها حيث ينطلق الحديث عن هذا الانتشار وضعف قدرات الدول المتوجه نحوها على مواجهته وذلك بالتركيز على الصومال كنموذج واضح المعالم للدولة الفاشلة اذ يقول مستشار الرئيس الامريكي السابق (جون

برينان) سوف نحاول تعميق تعاوننا العسكري مع شركائنا في المناطق التي تحاول القاعدة التواجد فيها على غرار الصومال ومنطقة الساحل وجنوب شرق اسيا وفي نصف استراتيجية الامن القومي الامريكي لسنة 2010 تم الاشارة الى ان الدول في طريق الفشل تغذي الصراع وتضع الامن الاقليمي والعالمي في موضع الخطر وكذلك ما حصل بعد ظهور داعش⁽¹⁾ وكثير ما تؤكد الولايات المتحدة الامريكية على حقها في التدخل العسكري ضد (الدول الفاشلة) في اي مكان في العالم⁽²⁾ لكن السؤال هنا من اين لها هذا الحق؟ هل صرح به مجلس الامن الدولي واعطته لها منظمة الامم المتحدة اما ان قانونها الداخلي يسمح لها بذلك؟

ينص ميثاق الامم المتحدة (ان مجلس الامن سيحدد وجود اي تهديد للسلم او انتهاك للسلم او اي عمل عدواني وسيقوم بالتوصيات او يقرر ما الاجراءات التي ينبغي اتخاذها وفقاً للمادتين 41 و42) اللتين تفضلان (الاجراءات التي لا تتضمن استخدام القوة المسلحة) وتسمحان لمجلس الامن بان يقوم بالمزيد من الفعل اذا اكتشف ان اجراءات كهذه غير صحيحة والاستثناء الوحيد هو المادة (51) التي تسمح (بحق الدفاع الفردي او الجماعي عن الذات ضد (هجوم مسلح.... الى ان يتخذ مجلس الامن الاجراءات الضرورية لحفظ السلم والامن العالمين) وبغض النظر عن هذه الاستثناءات يجب على الدول الاعضاء (انت تمتنع عن التهديد واستخدام القوة في علاقاتها الدولية)⁽¹⁾ وان الولايات المتحدة الامريكية عضو بارزة في هذه المنظمة (منظمة الامم المتحدة) ويجب عليها الالتزام بنود ميثاقها فهناك طرق مشروعة للرد على التهديدات الكثيرة لأمن العالم منها اللجوء الى مجلس الامن لاجازة اجراءات ملائمة للرد على التهديد لكن نلاحظ لم يحدث ذلك بالنسبة لاحتلال العراق مثلاً.

يذكر نعوم تشومسكي في كتابه (الدول الفاشلة) الدولة الفاشلة هي الدول غير القادرة او غير الراغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما من الدمار نفسه والتي تعتبر نفسها فوق القانون محلياً كان ام دولياً وحتى اذا ما كانت الدول الفاشلة تملك اشكالا ديمقراطية الا انها

تعاين من قصور وعجز ديمقراطي خطير يجرّد مؤسساتها الديمقراطية من أي جوهر حقيقي ونعوم تشومسكي إذ يستكشف آخر المستجدات في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية والداخلية يبين لنا استراتيجية أميركا لزيادة عسكرة كوكبنا بما يفاقم إلى حد بعيد مخاطر نشوب حرب نووية. والتي كانت خطواتها الأولى في احتلال العراق الذي أوجع غضب العالم وسخطه على الولايات المتحدة في المقابل تسعى (أمريكا) إلى إعفاء نفسها من كل موجبات المعايير الدولية وأسس القانون الدولي المعاصر وبروتوكول كيوتو والاتفاقيات الدولية⁽²⁾ مستفيدة من مصطلح الدولة الفاشلة أو مكافحة الإرهاب للإطاحة بالحكومات التي تعتبرها غير شرعية وغزو الدول التي ترى أنها تهدد مصالحها وفرض عقوبات على الانظمة التي تعارضها⁽³⁾ كما ذكرنا سابقاً—والأمثلة على ذلك كثيرة—من حرب فيتنام والعراق وأفغانستان وغيرها.

الخاتمة

إن مفهوم الدول الفاشلة يعد واحد من القضايا التي طرحت في العقد الأخير من القرن العشرين في العلاقات الدولية والتي تسببت بتحديات كبيرة للأمن الدولي فقد حظيت باهتمام واسع من قبل الساسة والمحللين بعد أحداث 11 أيلول الذي كان يؤكد الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش آنذاك على ضرورة الإسراع بمواجهة الدول الفاشلة والمخاطر الناتجة عنها مستعملاً مفهوم الدول الفاشلة أو مكافحة الإرهاب لتنفيذ استراتيجية معدة مسبقاً وإضفاء الصبغة الشرعية للهيمنة الأمريكية والتدخل في كل أرض توجد فيها المصالح الأمريكية والأمثلة على ذلك كثيرة (العراق - سوريا - ليبيا - أفغانستان - الخ) ولا نكرر أن هناك دول ضعيفة وبنينا مؤشرات الدولة الضعيفة أو الفاشلة والتي تؤثر على الأمن الإقليمي والدولي بدون أدنى شك ويعتبر فشل الدول خطر يهدد الأمن الإنساني والأمن الدولي لابد من مواجهته وهي مسؤولية تضامنية على جميع الدول القادرة والمنظمات الدولية وبالطرق السليمة وإصلاح الحالة التي عليها بعض الدول

للمحافظة على الامن والسلم الدوليين لا عن طريق احتلال من طرف دولة واحدة
تزعّم انها فوق القانون الدولي وتحول الدول من دولة ضعيفة الى دولة منهاره كليا
رعاية لمصالحها واستغلال هذا الفشل لتمرير مشروعها في تلك الدولة .

الهوامش

- (1) نعمان احمد الخطي، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، الطبعة السابعة، دار الثقافة، 2011م، الاردن، ص11.
- (2) زكريا أزم وعبد الفتاح، العلاقات الدولية، والأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي، رسالة ماجستير، جامعة الحسن الأول، الأردن، 2014، ص86.
- (3) حسن الطوالي، نظام الامن الجماعي في النظرية والتطبيق، عام الكتب الحديثة اريد، الأردن، 2005، ص18.
- (1) عبد الوهاب محمد الجبوري، حول مفهوم الامن القومي العراقي ومركزاته الاستراتيجية، صحيفة دنيا الوطن الالكترونية، 2007/12/3.
- (2) حسن الطوالي، المصدر السابق، ص14.
- (1) هائل عبد المولى، طشطوش، الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، عمان-الأردن، 2014، ص30.
- (2) داود ضائي إسكندر، الدراسات الدولية تطور مفهوم الدولة في إطار نظريات العلاقات الدولية، مجلة مطالعات لاهبردي، العدد (27) طهران 2006، ص110.
- (1) Mltzen, Jennifer. Ontological security in world politics: state identity and the security Dilemma European Journal of international Relations, Vol 2006 – 12 – no 3.
- (2) Call, Charles. Beyond the failed state Toward conceptual alternatives, European Journal of international Relations, 2010 – vol 17. Noz.
- (1) اياد العنبر واسحاق يعقوب محمد، مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انخيار الدولة، بحث منشور في مجلة جامعة الكوفة / كلية العلوم السياسية، العدد 14، سنة 2015، ص2.
- (2) [http:// www.tansonline.com/doi/pdf/ \(10.1080/11-7-2014\)](http://www.tansonline.com/doi/pdf/10.1080/11-7-2014) Charles Tcall, The Fallacy of the Failed state, Third world oua rterly.
- (3) نعمون نشومسكي، الدولة الفاشلة، إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة سامي الكمكي، بيروت، دار الكتاب العربي، 2007، ص8.
- ? المفهوم الفيبري للدولة وهو مفهوم الدولة عند عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر والذي يعرف الدولة بأنها امة من الناس تدعى بنجاح حق استخدام العنف المشروع في رقعة جغرافية محددة. / ينظر ماكس فيبر: العلم والسياسة بوصفها حرفة ترجمة: جورج كتورة، مراجعة وتقديم: رضوان سيد (بيروت، المنطقة العربية للنجه) 2011، ص263.

- (1) عمر حمراوي (تشريع أزمات الدولة في الوطن العربي - ملاحظات أولية حول المستويات والمضامين) الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت 2011) ص93.
- (2) اياد العنبر وسحق يعقوب، مصدر السابق، ص7.
- (3) عمر حمراوي، مصدر سابق، ص95.
- (4) لؤي خزعل جبر، الدولة الفاشلة في العراق قراءة تحليلية في مؤشرات الرثانة الدولية، مجموعة باحثين، كتاب الرثانة في العراق، اخلال دولة ومساد مجتمع، الطبعة الأولى، بغداد - العراق / 2015، ص148.
- (1) أصغر كيوان حسيني، نظرية الدولة الضعيفة والفاشلة، إعادة تعريف جغرافيا الضعف السياسي، مجلة السياسة الدولية، طهران، العدد (16)، 2009، ص103.
- (2) محمود بزدان فام، الدولة الفاشلة والامن البشري، مجلة مطلعات راصبردي (استراتيجي) طهران - العدد (46)، 2010م، ص12.
- (1) مهراڤ كامروا، الدول الضعيفة او الفاشلة في الشرق الأوسط، مركز الأبحاث الدراسات الدولية الإقليمية قطر - 2016، تغريد موجز رقم (11) مجلة الشؤون الدولية، ص4.
- (1) طريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية التحدي والتحديات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر 2010، ص66.
- (2) مريم براهيم، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر - سبكره الجزائر، 2012، ص19.
- (1) نقلا عن: -اياد العنبر واسحاق يعقوب محمد، مصدر سابق، ص7.
- (2) Ment (The Nuts and Bolts of State Collapse: what to do when states fail? AQCA Analysis of Lebanon, Somalia and the former Yugoslavia) paper presented at the American political science Association (Washington DC, 2005), p.p -4-5(2014-7-9) pdf-[http:// www.compass.org/wpseries](http://www.compass.org/wpseries).
- (1) د. لؤي خزعل جبر، مصدر سابق، ص146.
- (1) اياد عنبر واسحاق يعقوب، مصدر سابق ص10
- (2) رنا أبو عمرة، تعثر انتقالي، أوضاع دول الربيع العربي في ضوء مقياس الدولة الفاشلة مجلة السياسة الدولية
- http://www.siyassaiorg.eg/Newscontent(106)، 2013، مجلة الكترونية.
- (3) لؤي خزعل جبر، مصدر سابق، ص147.
- (2) المصدر نفسه، ص148.
- (1) عامر العمران، معايير الفشل: الدولة الفاشلة اقتصادياً، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية 6-2015، دراسة ص6، 2017/5/3، على الرابط rawabetcenter.com/archives/11883.
- (2) اياد العنبر، اسحق يعقوب محمد، مصدر سابق، ص8.

(3) نعيم تشومسكي، الدولة الفاشلة، مصدر سابق، ص7. وكذلك انظر فارس كمال نظمي، الرثانة في العراق، مصدر سابق ص148.

(1) لؤي خزعل جبر، مصدر سابق، ص149.

(2) رامين خانكيي، دراسة حول واقع المرأة العراقية، مجلة (بثروهش نامة زنان) العدد (1) 2012 طهران، ص50.

(3) دانييل أيسر، الدولة الضعيفة في الشرق الأوسط الكبير، مركز الدراسات الدولية الإقليمية دراسة كلية الشؤون الدولية، جامعة جودحتاون، قطر - الدوحة، 2016، ص7.

(1) مريم ابراهيم، مصدر سابق، ص21.

(2) دانييل ايسر، السياسة الهشة: الدولة الضعيفة في الشرق الأوسط، دراسة مقدمة الى مركز الدراسات الدولية والإقليمية -الدوحة -قطر -2016م-ص8.

(3) دانييل ايسر، مصدر سابق، ص9

(1) اسماء بن المغريش، التوازنات الإقليمية بمنطقة المغرب العربي، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، الجزائر 2011ص38

(2) نعيم تشومسكي، الدولة الفاشلة، مصدر سابق، ص7

(1) نقلا عن:- نعيم تشومسكي، الدولة المارقة (استخدام القوة في الشؤون العالمية) ترجمة: اسامة اسير، الطبعة الاولى، مكتبة الصبيكان، الرياض 2004 ص34.

(2) نعيم تشومسكي الدولة الفاشلة، ص7

(3) عمار ابن حمودة، من الثورات الناعمة الى الدولة الفاشلة، دراسة مقدمة الى مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والبحاث. الرابط-المملكة المغربية 2017ص15 الموقع الالكتروني www.mominoun.com

